

Distr.: Limited
17 September 2019
Arabic
Original: French

الجمعية العامة



لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الفريق العامل الثالث (المعني بإصلاح نظام تسوية
المنازعات بين المستثمرين والدول)
الدورة الثامنة والثلاثون
فيينا، ١٤-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

الإصلاحات الممكنة في مجال تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول

ورقة مقدمة من حكومة مالي

تتضمّن هذه المذكرة ورقة وردت في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ من حكومة مالي،
في سياق الدورة الثامنة والثلاثين للفريق العامل الثالث. وترد الورقة في المرفق بهذه المذكرة بالصيغة
التي تلقتها بها الأمانة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

١- تدعم وزارة تشجيع الاستثمار الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنظيم المشاريع على الصعيد الوطني الإصلاح الشامل لنظام تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول الذي يعزز التنمية المستدامة بوسائل منها حماية حق الدول التي تتلقى الاستثمارات في وضع لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز أهداف التنمية.

٢- ونحن نؤيد نظاماً يمكن من خلاله تعزيز وتسهيل الاستثمارات المسؤولة والمستدامة التي توفر فرص عمل مستقرة ولائقة.

٣- ونقترح ما يلي على وجه الخصوص:

ألف- الشواغل المتعلقة بالافتقار إلى اتساق القرارات الصادرة عن هيئات التحكيم في قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول وتماسكها والقدرة على التنبؤ بها وصحتها

- اتخاذ تدابير لمنع البلدان المتقدمة النمو من التأثير على البلدان النامية على نحو غير مناسب فيما يتعلق بشكل معاهدات واتفاقات الاستثمار الدولية التي يجري اقتراحها وتوقيعها والتصديق عليها

- اتخاذ تدابير لمنع المستثمر أو الدولة موطن المستثمر من التأثير على قرارات التحكيم
- تحديد قرارات التحكيم النموذجية التي لم يجر الاعتراض عليها واستخدامها كأساس للسوابق القضائية ذات الصلة

- اختيار التحكيم بين الدول بدلاً من التحكيم بين المستثمرين والدول. وإذا تعذر ذلك، فينبغي أن يكون الأساس الوحيد للتحكيم هو المعاهدة المنطبقة المبرمة بين دولة المستثمر والدولة المضيفة. ولا ينبغي السماح باللجوء إلى معاهدات أخرى مع دول أخرى.

باء- افتقار المعاهدات الاستثمارية إلى التوازن

- نظراً إلى خطورة الاختلال في الميزان التجاري، فإن البلدان النامية، مثل مالي، تكون في وضع غير مؤات من البداية عند التوقيع على معاهدات مع البلدان المتقدمة النمو. فنحن في كثير من الأحيان نكون الطرف المتلقي للاستثمار الأجنبي، ونادراً ما نستثمر في البلدان المتقدمة النمو، ومن ثم، فإننا غالباً ما نكون، بطبيعة الحال، الطرف المدعى عليه في إجراءات التحكيم.

✓ الحل المقترح: النظر بعمق في سبل لجعل المعاهدات أكثر توازناً

جيم- الافتقار إلى الخبرة الفنية وغياب الإعداد

- كثيراً ما تجد الدول الأفريقية نفسها مشاركة في إجراءات التحكيم دون أن تكون مستعدة بصورة كافية نظراً لعدم وجود وثيقة استراتيجية بشأن المفاوضات ومحدودية الخبرة الفنية في المسائل القانونية المعقدة.

✓ الحل المقترح: وضع استراتيجية داخلية للتفاوض وتدريب الجهات الفاعلة ذات الصلة

دال- مراعاة اللغات المستخدمة في التحكيم واللغات التي يستخدمها أطراف المنازعة

هـ- الشواغل المتعلقة بالمحكّمين وصناع القرار

- وضع نظام لإجراء تحريات أولية عن خلفيات المحكّمين وصناع القرار قبل بدء إجراءات التحكيم، وكذلك استحداث نظام لتقييم عملية التحكيم بعد انتهاء إجراءات التحكيم. وإذا أسفر ذلك التقييم عن سوء سلوك من جانب المحكّمين أو صناع القرار، يُنقَض قرار التحكيم وتُستأنف الإجراءات بواسطة فريق جديد (حتى إذا أدى ذلك إلى إطالة أمد العملية). وتبعاً للمخالفة المرتكبة، ينبغي إيقاف المخطئين لفترة طويلة عند ممارسة التحكيم أو حرمانهم من ممارساته مدى الحياة. وسيؤدي هذا النظام إلى إعادة النظر فيما إذا كان ينبغي لقرارات التحكيم أن تكون نهائية في جميع الحالات.
- نؤيد النص على تقديم مطالبات مضادة لتمكين الدول التي تكون دائماً في موقف المدعى عليه من الدفاع عن نفسها على نحو أفضل من خلال السماح لها بتقديم مطالبات مضادة ضد المدعى.
- إتاحة ما يكفي من الوقت لتمكين البلدان المضيفة من الاستعداد على نحو أفضل من الناحيتين التقنية والمالية قبل بدء إجراءات التحكيم، إذا أمكن ذلك. فبلداننا لا تملك موارد تقنية أو مالية كافية للمشاركة في إجراءات التحكيم.
- إيلاء اعتبار خاص لتشكيل هيئات التحكيم، التي ينبغي أن تكون أكثر شمولاً وتوازناً.

واو- الشواغل المتعلقة بتكلفة قضايا تسوية المنازعات بين المستثمرين والدول والمدة التي تستغرقها

- تجنب التحكيم عن طريق تدابير الوساطة والتوفيق: سوف تستفيد البلدان النامية، مثل مالي، كثيراً من تجنب المنازعات والتحكيم. فاستثمارنا في الخارج قليلة للغاية، وإن كنا نتلقى استثمارات من عدة بلدان. وبالتالي فنحن نقترح تعزيز هيئاتنا الوطنية المعنية بالوساطة ودرء المنازعات. ولكي تحظى هذه الهيئات بقدر أكبر من المصداقية، ينبغي أن تخضع لتغيير جذري. وينبغي أن تشارك تلك الهيئات في جميع مراحل العملية (من إبرام اتفاق الاستثمار إلى الرصد المنهجي لأنشطة الاستثمار، والاستجابة السريعة للتصدّي للمشاكل، وبذل الجهود للتوصل إلى حلول توافقية)، وأن تتألف من جهات فاعلة من القطاعين العام والخاص.
- تعزيز نظام رصد تنفيذ الاستثمارات من خلال إنشاء فريق مشترك يضم ممثلين عن الدولة المضيفة والمستثمر والمجتمع المدني. ويقدم الفريق تقارير بشكل منتظم.
- إنشاء مجموعة من المحكّمين والمستشارين في أفريقيا، تتألف من الخبراء البارزين في كل بلد، وتكون متاحة لمساعدة البلدان والمستثمرين في أي وقت.

- إنشاء صندوق مشترك تسدّد منه تكاليف خدمات المحكّمين والمستشارين الذين تستعين بهم البلدان الأفريقية. ومن شأن هذا الصندوق أن يحل المشاكل المتعلقة بالتكاليف والتمثيل المناسب.
- استنفاد سبل الانتصاف المتاحة في محاكم الدولة المضيفة: تعزيز محاكمنا الوطنية من خلال التدريب المستمر، والإبلاغ بالقرارات المتخذة ونشرها، ووضع نظام لتلقّي الشكاوى ومعالجتها، وتعزيز تدابير منع الفساد والتهريب، وما إلى ذلك.
- وضع حدود قصوى لا يجب تجاوزها للمبالغ المشمولة بالشكاوى، بصرف النظر عن المنازعة، بغرض منع المضاربة وتجنّب وجود أوامر بسداد تكاليف مرتفعة بصورة غير متناسبة.
- تقديم مقترحات بشأن أماكن إجراء التحكيم. ومراعاة التكاليف الإضافية التي يمكن أن تتكبّد عندما يتعين القيام برحلات طويلة أو متعددة.